كيفية مواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدي الشباب العربي باستخدام النموذج التنظيمي البيئي

إعداد

بسمة عبد اللطيف عبد الوهاب

جامعة الفيوم–كلية الخدمة الاجتماعية – الفرقة الرابعة

العنوان البريدي : جمهورية مصر العربية – الفيوم

التعاونيات عمارة 38 شقة 8 – منطقة التوزيع الثاني – رقم 63121

E-mail :basmafakhr2007@yahoo.com

هاتف منزل : 6341382 / 84 0/ 002

جوال : 0106545372 / 002

فاكس : 6336589 (084) 002

إشراف

أ.د/ عادل محمود مصطفى

أستاذ دكتور بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

جمهورية مصر العربية – جامعة الفيوم – كلية خدمة اجتماعية.

قسم طرق الخدمة الاجتماعية .

E-mail :amm03@Fayoum.edu.eg

هاتف: 0104272239

فاكس: 6336589 (084) 002

2009 – 2008

كيفية مواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدي الشباب العربي باستخدام النموذج التنظيمي البيئي

إعداد

بسمة عبد اللطيف عبد الوهاب

جامعة الفيوم–كلية الخدمة الاجتماعية – الفرقة الرابعة
العنوان البريدي : جمهورية مصر العربية – الفيوم
التعاونيات عمارة 38 شقة 8 – منطقة التوزيع الثاني – رقم 63121
E-mail :basmafakhr2007@yahoo.com
هاتف منزل : 6341382 / 84 0/ 002
جوال : 0106545372 / 002
فاكس : 6336589 (084)002

إشراف

أ.د/ عادل محمود مصطفى

أستاذ دكتور بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم
جمهورية مصر العربية – جامعة الفيوم – كلية خدمة اجتماعية.
قسم طرق الخدمة الاجتماعية .
E-mail :amm03@Fayoum.edu.eg
هاتف: 0104272239
فاكس: 6336589 (084)002

2009 – 2008

(10) فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا

(11) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا

وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا

صدق الله العظيم

سورة نوح

الفـــهـــــرس

المحتـــــوى	رقم الصفحة
مــلخص الــبحث	**1**
المبحث الأول	**2: 10**
المقدمة	2
أولاً: مشكلة الدراسة:	2
الدراسات السابقة	3
أنواع الأزمة المالية	4
مظاهر الأزمة الاقتصادية	5
أسباب انتشار الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة	5
الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة على الوطن العربي	**5**
الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الشباب العربي	**6: 8**
ثانياً : مفاهيم الدراسة	8
ثالثاً: أهمية الدراسة	9
رابعاً: أهداف الدراسة	9
خامساً: تساؤلات الدراسة	10
المبحث الثاني: النموذج التنظيمي البيئي ومشكلات الشباب العربي في ضوء الأزمة الاقتصادية	**10: 18**
المحور الأول: توصيف النموذج	10: 15
مفهوم النموذج في الخدمة الاجتماعية	10
مفهوم النموذج التنظيمي البيئي	10

أهمية استخدام النموذج التنظيمي البيئي	11
فلسفة النموذج التنظيمي البيئي	11
الافتراضات العلمية للنموذج التنظيمي البيئي	12
أهداف النموذج التنظيمي البيئي	12
المفاهيم العلمية للنموذج التنظيمي البيئي	13: 14
الأداء الاجتماعي – التدخل في البيئة – التوافق الشخصي البيئي – صعوبات الحياة.	13
التدابير التوافقية – التكيف – توجيه الذات – أولويات الخدمة	14
استراتيجيات النموذج التنظيمي البيئي	14
دور الأخصائي الاجتماعي	15
المحور الثاني: النموذج التنظيمي البيئي ودوره مع الشباب العربي	15: 18
أولاً: اعتبارات مفهوم منظومة الممارسة المهنية	16
ثانياً: تنمية السلوك الاستقلالي للشباب العربي.	16
أ) المشاركة في المشروعات الجماعية	16
ب) تنمية المسؤولية الاجتماعية	17
ج) تنمية الاعتماد على الذات.	18
المبحث الثالث: توصيات البحث لمواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدى الشباب العربي.	19: 20
المراجع	**21: 23**

ملخص البحث

يعتبر الشباب في أي مجتمع المرآة الصادقة التي تعكس هذا المجتمع ومدي تقدمه ويمكن النظر إلى المكانة التي يشغلها الشباب في كافة المجتمعات بوصفها نتاجاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشغلها الشباب إلا أنه يواجه العديد من المشكلات المختلفة والتي من بينها تلك المشكلات التي تنتج عن الأزمة الاقتصادية.

1- ما هي الأزمة الاقتصادية؟

هي مرحلة الانحدار المبالغ للإنتاج في حركة رأس المال الدورية

2- وللازمة الاقتصادية أنواع منها:

أ) الأزمة الدورية. ب) الأزمة الوسيطة. جـ) الأزمة الهيكلية (البنيوية).

3- كما تتسم الأزمة الاقتصادية بالعديد من المظاهر منها:

الأنحفاض في الأسعار ، تدهور الأجور والدخول والأرباح، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض المبيعات في مختلف القطاعات، انخفاض مستوي الطاقة المستغلة في الشركات، هبوط المؤشر العام للبورصات، هبوط حاد في النشاط الاقتصادي.

4- وهناك انعكاسات لانتشار الأزمة الاقتصادية على الوطن العربي:

تراجع تحولات المصريين العاملين في الخارج، تراجع الطالب العالمي على السلع والخدمات، تراجع إعداد السياح، تسببت خسارة أسواق المالي العربية في الخليج في ضائقات شديدة.

5- أما عن انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الشباب العربي:

فلقد تسببت الأزمة الاقتصادية في ظهور العديد من المشكلات التي تواجه الشباب ومنها مشكلات اقتصادية (الفقر- البطالة)، ومشكلات اجتماعية (تأخر سن الزواج، زيادة معدلات الانحراف، الهجرة غير الشرعية، انتشار ثقافة الاستهلاك على حساب ثقافة الإنتاج، تهميش هوية الشباب العربي الخ).

6- ثم تناولنا النموذج التنظيمي البيئي:

أ) توصيف النموذج: هو نموذج تصوري قام بعرضه كل من بول جلاسر، تشارلز جارفن" يستند إلى مجموعة من المفاهيم العلمية المستمدة من نظريات مثل الأداء الاجتماعي، التدخل في البيئي، التدخل المهني- حل المشكلة.

ب) النموذج التنظيمي البيئي ودوره مع الشباب العربي:حيث يسعى النموذج التنظيمي البيئي إلي مواجهة المشكلات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية لدى الشباب العربي وذلك من خلال ما يلي:

المشاركة في المشروعات الجماعية، تنمية المسئولية الاجتماعية، تنمية الاعتماد على الذات.

7- التوصيات المقترحة والنتائج حول مشكلة الأزمة الاقتصادية:

مساعدة الشباب على الاستفادة من طاقاتهم، الاهتمام بالشباب، ضرورة التوعية بأهمية الموازنة بين الاستهلاك والإنتاج، تحديد المداخل العلمية والأدوات والاستراتيجيات للتعامل مع المشكلة.

المبحث الأول

المقدمة:

إن العالم الآن في قبضة ركود اقتصادي كبير وذلك، نظراُ لتسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة في انتشار الفقر وعدم الاستقرار والحروب، كما أن تفاقم الأزمة والتراجع الحاد المنتظر للنمو العالمي يعود إلى اجتماع عدة عوامل منها استمرار الإضرابات المالية والانخفاض للاستهلاك وكذلك التراجع الكبير للطلب الداخلي.

كما أن تأثيرات الأزمة العالمية ليست محصورة في الجانب الاقتصادي حيث أن هناك احتمالا قويا لأن تعيد هذه الأزمة ملايين الأفارقة إلى دائرة الفقر[1].

إن العالم يواجه تحدياً غير عادي يتطلب عملاً جماعياً من أجل معرفة جوانب القصور التي تسببت في الأزمة، كما أنه لابد أن يتم تحضير الاقتصاديات العالمية لمواجهة الأزمة الاقتصادية وذلك من خلال تصحيح الاقتصاديات الهشة في العالم، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تصحيح الاقتصاديات من أجل حماية الاقتصاديات الضعيفة، وبهدف تخفيض الفقر بحلول عام 2015م، حيث أن الأزمة الاقتصادية أثرت على العالم بصورة طاحنة وذلك نظراً لأن الفقر والبؤس نتيجة طبيعية أو شكل من أشكال انتهاك حقوق الإنسان في ظل نظام اقتصادي عالمي مترنح، مما يؤكد على أنه ما ضاعف من اشتداد الأزمة على الفقراء هو زيادة أسعار الغذاء الأمر الذي أدي إلى اندلاع الثورات في العالم[2].

فالأزمات في الاقتصاد الدولي تعني عجز الحلول والسياسات الاقتصادية وقصورها عن مواجهة ذلك المشاكل، والذي أدي إلى ظهور الأزمات هو أن المشاكل الاقتصادية بدت مستعصية على السياسات القائمة وظهرت بوادر فشل هذه السياسات وتفاقم المشاكل[3].

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعتبر الشباب في أي مجتمع المرآة الصادقة التي تعكس هذا المجتمع ومدي تقدمه والدليل الذي يمكن أن يعتمد عليه في التنبؤ بمستقبله شريطة أن يتوفر للشباب التوجيه التربوي القائم على دعائم الفضيلة والذي يربي في الشباب الولاء والانتماء[4].

ويمكن النظر إلي المكانة التي يشغلها الشباب في كافة المجتمعات بوصفها نتاجاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية وتمكن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع

---

[1]) http:// www.aljazeera.net.

[2]) http:// www.qatar-Conferences.org.

[3]) حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، مايو 2000م،ص72.

[4]) أحلام محمد الدمرداش: تنمية اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في المشروعات الإنتاجية الصغيرة ، بحث منشور، مجلة الدراسات في الخدمات الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد التاسع، أكتوبر 2000م،صـ315.

فيما يمثله من مصدر التجديد والتغيير من خلال المشاركة في تحقيق أهداف المجتمع[1].

وعلى الرغم من الأهمية التي يشغلها الشباب إلا أنه يواجه العديد من المشكلات المختلفة والتي من بينها تلك المشكلات التي تنتج عن الأزمة الاقتصادية فهي قضية ملحة غدت اليوم تشغل أقطاراً عديدة من العالم ولا سيما الأقطار النامية والتي أخذت معاناتها تشتد يوماً بعد يوم نتيجة مشكلاتها الاجتماعية التي أضحت تهدد تهديداً بالغاً مستقبلها في التنمية.

وثمة ظروف موضوعية مهمة (دولية)، وأخري ذاتية (محلية)، تفاعلنا معاً للضغط على حكومات البلدان النامية للسير صوب هذه النزعة الليبرالية وتنفيذها مع عقد الثمانينات. فعلى المستوي الدولي ساءت أوضاع هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية ابتداء من النصف الثاني من السبعينات بسبب : تدهور حصيلة الصادرات، وارتفاع أسعار الواردات، وتفاقم عجز ميزات المدفوعات، وزيادة أعباء الديون الخارجية[2].

ومن الدراسات التي أجريت في هذا الشأن:

1- الدراسة التي أجراها **(رابح حمدي باشا)** والتي تؤكد إن التحديات التي تواجه الدول المختلفة اليوم هي أيضا متشابهة، كما كانت في الماضي حيث عانت معظم الدول من الصراعات وعدم الاستمرار بشكل مباشر بسبب الاستعمار، أما اليوم فكان لابد لمجري الأزمة الاقتصادية العالمية أن يشق طريقة في صلب اقتصاديات البلدان المختلفة ليفرز مزيداً من التراجع في الاقتصاد والتنمية[3].

2- الدراسة التي أجراها **(طواهر محمد التهامي)** والتي تؤكد على أن التقلبات في مستويات الأسعار تؤدي إلي تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخري مما يؤدي إلي خلق مشاكل اقتصادية علي المستوي الفردي وعلي المستوي الوطني لذا من الضرورة تحقيق الاستقرار في الدول النامية[4].

3- الدراسة التي أجراها **(شريف عبد الحليم محليس)** والتي تؤكد أن الاقتصاد الإسلامي حمل طابع الوسطية، وأن إتباع القيم الإسلامية كفيل بالقضاء على العديد من الأزمات

---

[1]) ماهر أبو المعاطي علي: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، القاهرة، نور الإيمان،1999،صـ5.

[2]) علي الدين عبد البديع القصبي: مجتمع صعيد مصر دراسات اجتماعية ميدانية، جنوب الوادي، الدار المصرية،2008م،صـ83:84.

[3]) رابح حمدي باشا : أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر،2006م،صـ122.

[4]) طواهر محمد التهامي: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر،2000م،صـ77.

الاقتصادية، حيث استهدفت الدراسة تعريف السلوك الاستهلاكي من خلال الدراسة الاستهلاك وأثرة في الاقتصاد وعرض الأسعار البيئية لسلوك المستهلك بهدف تعظيمها وعرض الآثار البيئية السلبية بهدف تقليل أثارها وصولاً إلى وقف التدهور البيئي المستمر[1].

4- الدراسة التي أجرتها **(هبة قرني محمود)** والتي تؤكد أن الأزمات الاقتصادية هي ذلك الخلل الذي يحدث في اقتصاد البلاد وتراجع الأزمات إلى عوامل طبيعية وبشرية ومدي انعكاس هذه العوامل على الدولة وما عانتة الدولة من أزمة اقتصادية يرجع إلي كثرة الاضطرابات الداخلية بالدولة[2].

ونجد أن الأزمة المالية اجتاحت العالم كله حيث ظهر التراجع والركود في التنمية الاقتصادية.

وهناك أنواع للأزمة المالية:

أ- **الأزمة الدورية:** ويطلق عليها البعض الأزمة العامة، تصيب كل عملية تكرار للإنتاج الحيواني أو الجوانب الرئيسية فيما" الإنتاج- التداول- الاستهلاك- التراكم".

ب- **الأزمة الوسيطة:** هي أزمة أقل اتساعا وأقل شمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تجمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

ج- **الأزمة الهيكلية أو البنيوية:** تشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي[3].

فلقد حدث الكساد مرتين من خلال المائتي سنه الأخيرة في الولايات المتحدة.

- **الأول:** 1873-1879 وفيها استمر قرابة (65 شهراً).
- **الثاني:** 1929-1932 وعرف بالكساد العظيم وفيها استمر قرابة (45 شهراً) كما أنه حدث في 1997 فيما عرف بالأزمة المالية الأسيوية: حيث وقع الكساد الكبير بعد انهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر 1929[4].

مظاهر الأزمة الاقتصادية:

---

[1]) شريف عبد الحليم ملحيس: ترشيد السلوم بهدف وقف التدهور البيئي.. دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئة، جامعة عين شمس،2008م، نقلا عن

http://.isegs.com/ porum/showthead.php?ts3096

[2]) هبه قرني محمود: الأزمات الاقتصادية في العراق منذ دخول السلاجقة حتى سقوط بغداد في أيدي المغول، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، 2009م. نقلا عن

http://forums.moheet.com/showthead.php?t=74491

[3]) http:// Arabic. Cri: cn/econmy.htm

[4]) محمد سمير مصطفي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري المؤتمر العلمي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم، 9:6 مايو 2009م،ص1.

1- انخفاض في الأسعار.
2- تدهور الأجور والدخول والأرباح.
3- ارتفاع في معدلات البطالة.
4- انخفاض مستوي الطاقة المشتغلة في الشركات.
5- هبوط في المؤشر العام للبورصات.
6- انخفاض المبيعات في مختلف القطاعات.
7- هبوط حاد في النشاط الاقتصادي. [1].

أسباب انتشار الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة:

1- يذكر تقدير حديث صادر عن صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتوقع أن ينخفض إلى 20% عام 2009م مقابل 5.2%،3.4% في عامي 2007-2008م على التوالي. ويتوقع أن ينخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي العربي إلي 2.7% عام 2009م مقابل 6.3%عام 2007م 5.4% عام 2008م حيث يرجع ذلك إلي انكماش النشاط المالي والاقتصادي.
2- انخفاض مؤشر البورصات العربية جميعها وانخفاض التداول وانسحاب الكثير من المواطنين.
3- تأثرت الدول العربية الخليجية سلبا من جراء الأزمة بانخفاض سعر البترول.
4- أدت أوضاع الأسواق المالية في الولايات المتحدة إلي تباطؤ التجارة مع الإتحاد الأوروبي وأقاليم العالم الأخرى ومنها الدول النامية مما أدي إلي تراجع الطلب على كثير من السلع المصنعة ونصف المصنعة. فمثلاً تراجع الطلب على السيارات وسرحت شركات هوندا وتويوتا آلاف العمال **وفي إطار الطرح السابق يمكن عرض ما يلي:**

أولاُ : الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الوطن العربي:

1. تراجعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2009/2008م إلي 1950.7 مليون دولار مقارنة بـ2393.2 مليون دولار خلال الربع الأخير من 2008/2007م وقد لحق هذا التراجع كل دول الخليج العربية والسعودية- الكويت- الإمارات، قطر- البحرين، سلطنة عمان، ليبيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوربي مما يضع ضغوطاً إضافية على أسواق العمل المصرية التي تعاني أصلاً من انخفاض التشغيل وزيادة نطاق البطالة.
2. تراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات مما أثر على حركة الملاحة العالمية في قناة السويس كونها أحد المصادر الربعية الأربعة للاقتصاد المصري.

---

[1]) http:// www.an-nour.com

3. تراجع أعداد السياح وأعداد الليالي السياحية مما أثر سلباً على عائدات القطاع السياحي.
4. تسببت خسارة أسواق المال العربية في الخليج وغيرها في ضائقات شديدة فضلاً عن نقص المستثمرين العرب في أسواق المال العالمية في تراجع أنشطتهم الاقتصادية[1].

ثانياً: الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الشباب العربي:

تتسبب الأزمة الاقتصادية في ظهور العديد من المشكلات التي تواجه الشباب، حيث نجد أن من تلك المشكلات.

أ. مشكلات اقتصادية:

1- **تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم مشكلة الفقر** حيث تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان[2].

وينقسم الفقر إلي فقر مطلق وهو الذي يفتقر لكافة مقومات الحياة الضرورية وفقر نسبي يرتبط بكل مجتمع على حدة ويختلف من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لآخري[3].

فضلاً على أنه تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الأخصائيون والدوائر الرسمية إلي ذلك التزايد المطرد في عدد المحرومين والفقراء خصوصاً في المجتمع العربي الذي تزايد معدلات نموه رغم الإمكانيات المحددة[4].

وبالرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه إلا أنه يمكن النظر إلى العوامل المؤدية إلى الفقر على أنها في الأساس عمليات من الاستبعاد الاجتماعي "Exclusion"[5].

وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على الفقر:

- لا تجد الأسرة صعوبة في توفير 3 وجبات مشبعات كل يوم.
- حاجة بعض الأسر إلى مؤونه المعيشة اليومية[6].
- عدم تحمل حالات الطوارئ التي تواجه بعض الأسر كالحوادث والأمراض[7].

كما أن الحد من دوامة الفقر يعني مفاوضات للخلاص من أعباء الديون في إطار

---

[1]) محمد سمير مصطفي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص3:5.

[2]) إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، القاهرة، دار الفجر،2003،ص5.

[3]) أحمد عبد الفتاح ناجي: سياسة الرعاية الاجتماعية، القاهرة، دار السحاب،2008،ص336.

[4]) وفاء يسري إبراهيم: السكان والتنمية البشرية، الفيوم،زرقاء اليمامة،2007،ص262.

[5]) رجب أسعد ومالك رشدي: الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث،1999،ص9.

[6]) محمد سمير مصطفي: مشكلات الفقر في المجتمعات الريفية وأبعادها المختلفة، بحث منشور في المؤتمر الدولي السابع كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 11:13مايو 1994،ص223.

[7]) مجدي سعيد: تجربة بنك الفقراء، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007 ، ص 49 : 50.

إصلاحيات سياسة تساعد الفقراء في الخروج من دائرة الفقر[1].

وذلك يدعو إلى ضرورة العمل على تطوير المشروعات الصغيرة كرافعة رئيسية للنمو ولتشغيل قوة العمل[2].

حيث نجد أن الحكومة الانجليزية بذلت جهود ومحاولات جادة لتهيئة المناخ المناسب لمواجهة الفقر والقضاء على استمراريتة[3].

2- تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم مشكلة البطالة حيث إن البطالة عندما تصيب عاملاً واحداً، فإن ذلك يعني إفقار عائلة بكاملها، إذا إنه في أغلب الحالات يتكلف فرد واحد بإعالة الأسرة المكونة من 5 أفراد في المتوسط، خصوصاً بالنسبة للعالم النامي[4].

لذا ظهرت أهمية وضرورة التعامل مع الفئة ومشكلاتهم وخاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة وكيفية مواجهتها من خلال مداخل متعددة[5].

حيث تعمل قضية البطالة على إبراز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح التي تحتاج تشغيل وتدريب وتعليم إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية كما أنها تحتاج إلى ثقافة بديلة لتدعيم استقلاليها .لمواطن عن الدولة واعتماده على نفسه خاصة في مجال التوظيف وخلق فرص العمل[6].

مما يؤكد على ضرورة الحد من المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب في المشروعات الإنتاجية[7].

---

[1]) هبه الليثي وآخرون: الفقر والبيئة، القاهرة، الدار الدولية، 1991،ص90.

[2]) أحمد السيد النجار: الفقر الوطن العربي ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005،ص282.

[3]) على الدجوي: فهم الفقر، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2000،ص65.

[4]) أحمد السيد النجار: الفقر والوطن العربي، المرجع السابق،ص253.

[5]) سرية جاد الله عبد السلام: التدخل المهني لطريقة تنظيم مجتمع لتنمية اتجاهات الشباب نحو العمل بالمشروعات الصغيرة، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد السابع، أكتوبر 1999،ص460.

[6]) السيد عبد الفتاح عفيفي: رؤية سوسيولوجية للشباب ومشكلات البطالة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم،1990،ص79.

[7])عبد النبي أحمد عبد النبي : الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة الشباب في المشروعات الإنتاجية الصغيرة،رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم،2003،ص17.

ب: مشكلات اجتماعية:

1- تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تأخر سن الزواج وانتشار العنوسة.

2- كما تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة وانتشار السرقة.

3- انتشار الهجرة غير الشرعية[1].

4- تهميش هوية الشباب العربي.

5- انتشار ثقافة الاستهلاك على حساب ثقافة الإنتاج.

6- ضعف المعتقدات الدينية.

7- تهميش الهوية الثقافية.

8- زيادة نزعة الميل إلي التقليد والمحاكاة[2].

9- وجود نوع من صراع القيم الاجتماعية بين أفراد وجماعات المجتمع خاصة بين الشباب نظراً لما تتميز به هذه المرحلة العمرية من خصائص معنية تساعد على ذلك.

10- ميل الكثير من الشباب لاستخدام ما يعرف بالثقافة الشبابية.

11- استخدام مصطلحات شبابية لم تكن معروفة تدعو إلي المادية وتغليب المصلحة الفردية على المصالح الجماعية.

12- التمرد على الموروث من القيم الأصلية التي تدعو إلي الخير والواجب والعفة والذوق ومكارم الأخلاق[3].

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم المشكلة:

قضايا ومشاكل عامة أكثر منها قضايا ومسائل شخصية واجتماعية بشكل أساسي أكثر من أنها شخصية وذلك لأن أسبابها وحلولها تتطلب العمل مع المجتمع[4].

2- مفهوم الأزمة:

تعرف الأزمة بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[5].

---

[1]) محمد سمير مصطفي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره،صـ706.

[2]) عادل محمود مصطفي: خدمة الجماعة والعولمة في العمل مع الجماعات، الفيوم، مركز التعليم المفتوح ،2009م،ص58.

[3]) عادل محمود مصطفي: العمل مع الجماعات باستخدام النموذج المعرفي وتنمية القيم الاجتماعية لدي شباب المناطق السياحية، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،2002م،ص269.

[4]) هناء عبد التواب ربيع: الخدمة الاجتماعية ومشكلاتنا المجتمعية، الفيوم، زرقاء اليمامة،2008م،ص30.

[5]) http://www.an-nour.com مرجع سبق ذكره

3- مفهوم الأزمة الاقتصادية:

- هي مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة رأس المال الدورية[1].
- هي فترة طويلة أكثر من المعتاد ينخفض فيها نشاط محيط الأعمال دون مستواه الحادي وفيها يمكن تشاؤم دوائر الأعمال والمستهلكون كبيراً[2].

4- مفهوم الشباب:

فترة زمنية تبدأ من السادسة عشر حتى الخامسة والعشرين، وهي الفترة التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعقلي بشكل يجعل الفرد قادراً على أداء وظائفه المختلفة، حيث تقع أعمار طلاب الجامعة في هذه الفترة وفقاً للنظم الدراسية[3].

ثالثاً : أهمية الدراسة:

1- التعرف على المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية.
2- التعرف على أنواع الأزمات المترتبة على الأزمة الاقتصادية.
3- التعرف على مظاهر الأزمة الاقتصادية ومؤشراتها.
4- التعرف على تأثير الأزمة الاقتصادية على الشباب العربي.
5- الاهتمام بالشباب كشريحة عمرية بين فئات المجتمع المهمة.
6- الوقوف على كيفية مواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

1- الوقوف على مظاهر الأزمة الاقتصادية.
2- الوقوف على أسباب الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة.
3- الوقوف على انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الوطن العربي.
4- الوقوف على انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الشباب العربي.
5- الوقوف على طبيعة دور النموذج التنظيمي البيئي في مواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدي الشباب العربي.
6- الوقوف على توصيات البحث لمواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدي الشباب العربي.

---

[1]) http://www.al madapaper.net

[2]) محمد سمير مصطفي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري ، مرجع سبق ذكرة،ص1.

[3]) أسعد عبادي سليمان: الإرشاد الاجتماعي وتنمية القيم الريفية لدي الشباب الريفي، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية،1998،ص15.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

1- ما مظاهر الأزمة الاقتصادية؟

2- ما أسباب الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة؟

3- ما انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الوطن العربي؟.

4- ما انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الشباب العربي؟

5- ما طبيعة دور النموذج التنظيمي البيئي في مواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدي الشباب العربي؟

6- ما توصيات البحث لمواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدي الشباب العربي؟

المبحث الثاني

النموذج التنظيمي البيئي ومشكلات الشباب العربي في ضوء الأزمة الاقتصادية:

يمكن تناول هذا المبحث من خلال محورين أساسين:

المحو الأول: توصيف النموذج وذلك في ضوء البناءات العلمية والمنهجية التالية:

أولاً: مفهوم النموذج في الخدمة الاجتماعية:

بناء متكامل يعتمد على القدرات العلمية والخبرات المهنية ويتضمن الأهداف والإجراءات والممارسات التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي والمستفيدون من الممارسة" وحدة العمل: فرد- جماعة- مجتمع من خلال موجهات علمية مهنية[1].

ثانيا: مفهوم النموذج التنظيمي البيئي:

أحد النماذج المرتبطة بطريقة خدمة الجماعة قام بعرضه كل من "بول جلاسر، تشارلز جارفن Boal Glasser & Charless Garvin" وهو يعكس وجهة نظر جامعة " ميتجشن Michigan University" بأمريكا ويمثل إطاراً تصورياً علمياً ومهنياً يستند إلي مجموعة من المفاهيم العلمية المستمدة من نظريات مثل الأداء الاجتماعي- التدخل في البيئة- التدخل المهني- حل المشكلة ويرتكز على جانبين أساسين:

1. أن البيئة الاجتماعية تعد مصدراً أساسياً لأنماط السلوك الإنساني كما أنها أداة لتعديل السلوك.

[1]) نصيف فهمي منقريوس: النماذج والنظريات في ممارسة خدمة الجماعة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2004،ص39.

2. يمكن للفرد أن يؤدي أدواراً مهمة وفاعله مع غيرة لتحقيق أهدافه ومقابلة اهتماماته وحاجاته[1].

ثالثاً: أهمية استخدام النموذج التنظيمي البيئي:

1- يفيد في تحديد المضمون العلمي والمهني الذي يستند إليه وكيفية التطبيق في مواقف الممارسة المهنية.

2- يقدم إطاراً مهيئاً يتحدد من خلاله الأهداف الأساسية لطبيعة الممارسة المهنية.

3- في ضوء الأهداف الأساسية تتحدد طبيعة الأدوار المهنية لكل من الأخصائي والجماعة وفقا لتطور مراحل نمو الجماعة وكيفية تحقيق هذه الأهداف وصياغتها إجرائياً.

4- يفيد في توجيه الأداء المهني ومن ثم المساهمة في بناء نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية[2].

5- يسهم في مساعدة الأعضاء على اكتشاف واستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف.

6- يسهم في تكوين الوعي التنظيمي البيئي في إطار قيم المجتمع، ومن ثم تعزيز وتقوية السلوك الإنساني الايجابي، الأمر الذي يعمل على تدعيم السلوك الاستقلالي لأعضاء الجماعة والاعتماد على الذات.

7- يستند المدخل التنظيمي البيئي إلي ضرورة تدخل الأخصائي الاجتماعي بهدف المساعدة في حل المشكلات، وتعليم المهارات الاجتماعية لأعضاء الجماعة في ضوء فهم منظومة المشاركة وحل المشكلة[3].

رابعاً: فلسفة النموذج التنظيمي البيئي:

1- الاعتبار الأخلاقي:

أ- احترام قيمة الفرد وكرامته.

ب- للفرد الحق في مقابلة اهتماماته وإشباع حاجته الأساسية.

ج- مساعدة الأفراد على تحقيق الغايات التي يجب الوصول إليها.

2- الاعتبار المهني:

أ- ضرورة العمل في ضوء طبيعة وقواعد المنظمة.

ب- الاستثمار الأمثل للموارد البيئية مع مراعاة حقوق الآخرين فيها والمحافظة

---

[1]) محمد شمس الدين أحمد: العمل مع الجامعات في محيط الخدمة الاجتماعية، مؤسسة يوم المستشفيات لتأهيل المعوقين، القاهرة، 1982،ص350.

[2]) David j . Cherrington: Organizational Behaviors, the Management of Individual and organizational Performances library of congress, N.Y., 1994.p.232.

[3]) Richard I., Mstreers: Partner Motivation and work Behavior, 2 Edition, callier Macmillan publishers, landon, 1989,P.350.

عليها.

ج- العمل الجاد من أجل إنجاز الغايات والأهداف.

د- الفرد والجماعة والمؤسسة والبيئة نظم تتفاعل مع بعضها لإشباع حاجات الأفراد والجامعات.

خامساً: الافتراضات العلمية للنموذج التنظيمي البيئي:

1- البيئة الاجتماعية مصدر مهم للسلوك والمشكلات الاجتماعية.

2- البيئة الاجتماعية أداة ووسط لتعديل السلوك الإنساني وحل المشكلات الاجتماعية.

3- يؤدي الفرد مع غيره من أعضاء الجماعة أدوارا اجتماعية يسعي من خلالها إلى إشباع احتياجاته ومقابلة اهتماماته ورغباته[1].

4- الشخصية الإنسانية بمثابة تنظيمات سلوكية متعلمة ومكتسبة وثابتة نسبياً، ويتمايز من خلالها.

5- التعلم وإعادة التعلم بصحبة تغيير السلوك الإنساني نتيجة الخبرة الجماعية والأفراد الممارسة[2].

سادساً: أهداف النموذج التنظيمي البيئي:

1- مساعدة أعضاء الجماعة على فهم طبيعة البيئة التي يعيشون فيها ومكوناتها والانتماء إليها.

2- مساعدة أعضاء الجماعة على فهم طبيعة التحولات الاجتماعية التي تحدث بينهم وبين البيئة وضرورة التعامل معها بواقعية وإيجابية.

3- ضرورة التفاعل والتكامل بين مكونات البيئة وطبيعة القضايا الاجتماعية وعلاقة ذلك بالسلوك الإنساني.

4- تحسين علاقات التدخل من جهة الأفراد من خلال ما يقومون به من أدوار في البيئة الاجتماعية باعتبارها أحد أنساق التدخل المهمة لتحقيق الأهداف وإشباع الحاجات.

5- دعم طاقات وقدرات وإمكانات الأعضاء داخل الجماعة بهدف إحداث تأثير ايجابي في البيئة الاجتماعية على نحو يمكنهم من تدعيم الذات والاعتماد عليها.

6- تدعيم مفهوم الشبكة الاجتماعية لدي أعضاء الجماعة لتحقيق التوافق الاجتماعي والاعتماد المتبادل بينهم وبين البيئة الاجتماعية.

7- التركيز على مفهوم المشاركة الجماعية من خلال الأنشطة الجماعية لتنمية الأداء الاجتماعي لأعضاء الجماعة وبواسطة الجماعة ذاتها.

---

[1]) محمد شمس الدين أحمد: العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره،ص350.

[2]) نصيف فهمي منقريوس: النماذج والنظريات في ممارسة خدمة الجماعة، مرجع سبق ذكره،ص69.

8- توجيه الأنشطة الجماعية سواء الجماعات الطبيعية أو المكونة للمساهمة في حل المشكلات البيئة وتحسين الأحوال الحياتية لأعضائها[1].

سابعاً : المفاهيم العلمية للنموذج التنظيمي البيئي:

1- الأداء الاجتماعي Social Performance:

يقصد به سلوك الأفراد عندما يقومون بـأداء أداوارهـم الاجتماعيـة: أي مجموعـة التصرفات الإنسانية في المواقف الجماعية[2].

وتوجد عمليات التبادل في أداء الأدوار يلجأ إليها الأفراد وذلك من خلال :

أ- التغيرات التي تحدث التي تحدث في البناءات الاجتماعي والعمليات التـي تـرتبط ببعض الأدوار.

ب-التغيرات التي تحدث في سلوك الأفراد استجابة لما يتوقعه الآخرون في البيئة[3].

ج- العلاقات التأثيرية لطبيعة التغيرات التي تطرأ على سـلوك الأفـراد فـي إطـار البناءات والعمليات الاجتماعية والبيئية.

2- التدخل في البيئة Intervention in the Environmental:

تعد البيئة الاجتماعية مصدراً لمشكلات الأفراد، كما أنها أداة للتغيير، والبيئة من منظور المجال البيئي ينظر إليها من ثلاثة جوانب:

أ- مجال حيوي يؤدي فيه الفرد أدوار مهمة.

ب- مجال تنظيمي فيه الجهود المهنية التي تستهدف إحداث عملية التغيير.

ج- مجال تفاعلي يتم فيه تدخل الأخصائي بهدف توجيه عمليات التفاعل بين الأعضاء[4].

التوافق الشخصي البيئي Personal Environmental:

يشير هذا المفهوم إلى طبيعة العلاقة بين الإنسان كفرد أو كعضو في جماعة أو كمواطن يعيش في مجتمع والبيئة الاجتماعية، من حيث الحقوق والواجبات والأهداف والحاجات وتأثير كل من البيئة والإنسان في الآخر، وأن هذه العلاقة تتسم بالتغيير المستمر[5].

4- صعوبات الحياة Life Stresses:

يرتبط هذا المفهوم بطبيعة ونوعية القضايا والمشكلات المتصلة باستثمار الموارد البيئية في إطار عمليات التنمية والتحول الاجتماعي.

---

[1]) نصيف فهمي منقريوس: ديناميات العمل مع الجماعات، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،2004،ص124.

[2]) محمد شمس الدين أحمد : العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكرة،ص351.

[3]) نصيف فهمي منقريوس: الأسس والمداخل المهنية في طريقة العمل مع الجماعات، حلوان،1999،ص341.

[4]) محمد شمس الدين أحمد : العمل مع الجماعات في محيط الخدم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره،ص351.

[5]) Garel B., Gormain & Alex Gitterman: Eclogical Per Spective, in : Encylopedia of soclal work, 19th Edition, voL,l Washington , Dc., N.A.S.W, u.s.a., 1995, P.818.

5- التدابير التوافقية Coping Measures:

وتشير إلي طبيعة السلوكيات النشطة الصادرة عن الأفراد بهدف التغلب علـــى المشـــكلات البيئية والتي تهتم باستثمار الموارد والبيئة ومساعدة الأفراد على أدارك وتحقيق الذات الإنسانية.

6- التكيف Adaptation:

ويشير إلى كونة عملية تبادلية بين الفرد والبيئة تقتضي بذل الجهود النشطة والمستمرة من جانب الأفراد لتحقيق أفضل أنواع التوازن بينهم وبين بيئتهم الاجتماعية[1].

7- توجيه الذات Self-Direction:

قدرة الأفراد على أدارك الذات واحترامهم لها، باعتبارها الصورة التي يراها كل فـــرد عن نفسه نتيجة علاقاته مع الآخرين وتفاعلهم معهم في ضوء العلاقات البيئية بين الفرد وبيئة وما يضطلع به من المهام والأدوار والمسئوليات التي تحدد طبيعة هذه العلاقة.

8- أولويات الخدمة:

الأخصائيون الاجتماعيون مسئولون عن تحديد أولويات الخدمات المؤسسية ذات الصبغة الاجتماعية طبقاً لطبيعة المشكلات التي يتعرض لها الأفراد والجماعات، وعلى ذلك يمارسون الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التي تتصل بالمشكلات المتعلقة بالفقر والجريمة ومـــا إلـــى ذلك[2].

ثامناً: استراتيجيات النموذج التنظيمي البيئي:

1- إستراتيجية المعايير المؤسسية (المنظمة) وتستند إلى وضع معايير تهدف إلى:

أ- تعزيز الموارد المؤسسية والمحافظة عليها والاستفادة منها.

ب- العمل وفق قواعد المؤسسة أو المنظمة.

ج- العمل المباشر مع وحدات العمل داخل المنظمة[3].

2- إستراتيجية المعايير البيئية: وتستند إلي وضع بيئة محددة تقاس على أساسها المشروعات التنموية ذات الصبغة الجماعية[4].

3- إستراتيجية زيادة المهارات[5].

4- إستراتيجية تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

5- إستراتيجيه دمج القضايا البيئية في عملية صنع واتخاذ القرارات.

---

[1]) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعيـــة والخـــدمات الاجتماعيـــة، الإســـكندرية، دار المعـــارف الجامعية،2000،ص18.

[2]) محمد شمس الدين أحمد: العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره،ص351.

[3]) عبد الحليم رضا عبد العال: تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، بدون ناشر، 1987،ص273.

[4]) أحمد مختار: التنمية المستدامة في التربية البيئة للتعليم النظامي وغير النظامي، جهاز شئون البيئة، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة،1999،صـــــ587،589.

[5]) عادل محمود مصطفي: اتجاهات معاصرة في خدمة الجماعة، الفيوم، صلاح الدين،2008،ص160.

تاسعاً: دور الأخصائي الاجتماعي:

يتحدد دور الأخصائي الاجتماعي على فهم وإدراك طبيعية بيئية المنظمة العلمية المتصلة به على النحو التالي:

1. مساعدة الجماعة كأعضاء والجماعة على فهم وإدراك طبيعة بيئة المنظمة.
2. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على تحديد احتياجاتهم في ضوء بيئة المنظمة.
3. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على تحديد قضايا ومشكلات بيئة المنظمة.
4. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على تنمية الأداء الاجتماعي للتوافق مع بيئة المنظمة والبيئة الاجتماعية.
5. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على تحديد الأنشطة الجماعية والأدوار التي تتطلبها عملية المساعدة المهنية.
6. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على تنمية المهارات والقدرات الجماعية لدي الأعضاء.
7. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على الاعتماد على الذات.
8. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على تفعيل عمليات الاعتماد المتبادل من خلال توجيه عمليات التفاعل فيما بينهم.
9. مساعدة الجماعة كأعضاء وكجماعة على تنفيذ الأهداف الجماعية في ضوء عمليات التدخل المهني والتي تقتضي:

أ- تحديد أهداف التدخل المهني.

ب-تحديد استراتيجيات التدخل المهني.

ج- تحديد واختبار أساليب التدخل المهني.

المحور الثاني: النموذج التنظيمي البيئي ودوره مع الشباب العربي:-

تعد طريقة العمل مع الجماعات أحدى طرائق مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلي نمو الفرد والجماعة والمجتمع، وذلك من خلال ما توفره لأعضاء الجماعة من فرص للنمو الاجتماعي السليم والذي يكتسبون من خلاله خصائص المواطنة الصالحة والنشطة على نحو تجعلهم أكثر قدره على التعامل مع الذات وإدراكها من جهة، ومع واقع المجتمع من جهة أخري، ومن ثم المساهمة في تحقيق التوافق الاجتماعي والتفاعل المنشود لهم. ويشير " جيترمان Getterman 1993" إلى أهمية الاعتماد على النماذج المعاصرة والتي تسهم في حل المشكلات وتحقيق الاستقلالية لدي الأعضاء وتنمية قدراتهم على تحمل المسئولية[1].

وبالنظر إلى المرجعية القيمية لطريقة العمل مع الجماعات كإحدى طرائق مهنة الخدمة الاجتماعية يمكن القول بأنها تؤكد على قيم العدالة والمساواة واحترام كرامة الفرد وتقبله

---

[1]) Giherman, Alex: Hand book of social work practice with vulnerable populations, N.Y., Volumbia university press,1991, P.214

وتقدير إمكاناته وقدراته على تنميتها واستثمارها حتى ينجح في أداء أدواره الاجتماعية بشكل أفضل واحترام حقه في الحياة الكريمة ومساعدته على تحقيق ذلك.

والواقع أن تنمية السلوك الاستقلالي لدي الشباب العربي يستند على الاعتمادية المتبادلة، وتبادل الخبرات الواقعية المتنوعة، والمحاكاة والإعداد للتكيف والتعايش البناء مع المجتمع. ويتم ذلك في ضوء:

أولاً: اعتبارات مفهوم منظومة الممارسة المهنية:

1- تفيد في توضيح مكونات كل عنصر من عناصر المنظومة المهنية وعلاقته بالعناصر الأخرى.
2- يتم تحديد مكونات المنظومة المهنية طبقاً للتفاعل الدينامي بين عناصرها بما يتجانس مع متطلبات الممارسة.
3- تقديم تفسيرات مقبولة لطبيعة عمليات الارتباط على المستوى البنائي والوظيفي للجماعة.
4- الاهتمام بالجوانب العلمية والمهنية المكونة لما يطلق عليه النموذج والتي تختلف وفقاً لمجال الممارسة الفعلية (بيئة المؤسسة).
5- تستخدم المنظومة المهنية الخاصة بالعمل مع الجماعات في كافة المجالات والمواقف المهنية حيث أن الأخصائي الاجتماعي يجب أن يرتبط بالمنظومة أو يغير منها أو يعدل فيها بما يتفق مع طبيعة مجال الممارسة.
6- تستخدمك المنظومة المهنية في اختبار تكنيكات وأساليب الممارسة المهنية للعمل مع الجماعات.

ثانياً: تنمية السلوك الاستقلالي للشباب العربي:

أ) المشاركة في المشروعات الجماعية:

1- تعد المشروعات الجماعية كأحد معايير ومؤشرات تنمية السلوك الاستقلالي للشباب العربي حيث تفيد في كونها بمثابة مجال يتحدد في إطاره مجموعة من الأفعال أو السلوكيات التي تصدر عن الأعضاء في مواقف، وتهدف إلى تحقيق أغراض محددة.
2- تفيد المشاركة في المشروعات الجماعية في توفير فرص التفاعل الجماعي للشباب العربي الأمر الذي من شأنه تعديل وتنمية السلوك وكذلك تغيير الاتجاهات للمشاركين في الجماعة.
3- تتيح المشروعات الجماعية الفرصة لأعضاء الجماعة الدخول فيما يعرف بمضمون العملية الجماعية والتي تتضمن كافة التغيرات والمؤثرات التي تحدث في الأنشطة الجماعية والتفاعلات لأعضاء الجماعة وما يرتبط بتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى تحديد الأدوار، وحل المشكلات وتنظيم المسؤوليات في إطار منطقي.
4- تمثل المشروعات والأنشطة الجماعية في ذاتها مكوناً مهماً من مكونات البرنامج التي

تمارسه الجماعة، ونشاطاً يتميز بدينامية معينة ، فضلاً عن كونها تقدم تفسيراً منطقياً عن طبيعة المشاركة الفعلية لدى أعضاء الجماعة، ومن ثم مساعدة الشباب العربي على اكتساب الخبرات والمهارات الجماعية، وتنمية أدائهم الاجتماعي بما يجعلهم أكثر توفقاً مع الذات مع بيئة المؤسسة.

5- تسهم المشروعات الجماعية في تقديم تفسيرات منطقية للأخصائي الاجتماعي حول طبيعة السلوكيات اللفظية وغير اللفظية لدى أعضاء الجماعة، ومن ثم يمكن للأخصائي الاجتماعي تفسير تلك السلوكيات الأمر الذي يسهم في تنمية سلوكهم الاستقلالي وتعزيز السلوكيات الايجابية وتقويم السلوكيات السلبية.

ب) تنمية المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية هي المسؤولية الفردية عن الجماعة بمعنى أنها تغير مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها.[1]

وتقتضي الشعور بالواجب الاجتماعية القدرة على تحمله والقيام به وأن يشعر الفرد بأنه مسئول عن ما يصدر عنه من سلوك، وتتضمن المسؤولية ثلاث مستويات متكاملة هي:

1- المسؤولية الفردية "الذاتية"، وتقتضي مسؤولية الفرد من الجماعة ، ومسؤولية الجماعة عن الفرد

2- المسؤولية الجماعية، وتقتضي مسؤولية الفرد عن الجماعة ومسؤولية الجماعة عن الفرد.

3- المسؤولية المجتمعية، وتقتضي مسؤولية الفرد عن المجتمع ومسؤولية المجتمع عن الفرد.[2]

وتستند المسؤولية الاجتماعية في تحقيقها إلى ثلاث عناصر أساسية هي:

1- **الاهتمام:** ويميز الجانب العاطفي أو الوجداني بين الفرد والجماعة.

2- **الفهم:** ويميز الجانب العقلي ويقتضي فهم الفرد المغزى الاجتماعي لسلوكه وأفعاله.

3- **المشاركة:** ويميز الجانب السلوكي، ويقتضي بها مشاركة الفرد مع الآخرين في عمل ما وفق الاهتمام وما يتطلبه الفهم.[3]

وعلى الرغم ممن أن المسؤولية الاجتماعية تكوين ذاتي يقوم على نمو الضمير الاجتماعي إلا أنها في نموها نتاج اجتماعي متعلم ومكتسب، وهي ذات طبيعة أخلاقية اجتماعية، وحيث يتم تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأعضاء من خلال:

1- مساعدة أعضاء الجماعة على تنمية الجانب الأخلاقي الذي يدعو إلى ضرورة العمل

---

(1) سيد أحمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، القاهرة، مكتبة الانجلو المعربة،1986،ص43.

(2) حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، 1984، ص230.

(3) سيد أحمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، المرجع السابق، ص47.

وأهميته.

2- مساعدة أعضاء الجماعة على فهم قيمة العمل وعدم الاعتماد على الآخرين.

3- حمل أعضاء الجماعة على الاهتمام بأهمية العمل وفق قدرات وإمكانات كل منهم.

4- حمل أعضاء الجماعة على فهم المسؤولية الذاتية عن العمل لإشباع الحاجات الأساسية اللازمة لهم.

5- حمل ومساعدة أعضاء الجماعة من الشباب العربي على ضرورة الاستفادة من خدمات وبرامج التدريب المهني بالمؤسسة بهدف الاعتماد على الذات والبعد عن الاعتمادية.

ج) تنمية الاعتماد على الذات:

تشغل قضية الاعتماد على الذات لدى الفئات الخاصة واتجاهاتهم نحو مفهوم الذات وإدراكها في إطار واقعهم الاجتماعي وما يصاحبه من تغيرات اجتماعية مستمرة قدراً كبيراً من الأهمية بهدف مساعدتهم على استثمار قدراتهم وإمكاناتهم فيما يعود عليهم بالنفع وعلى الأسرة والمجتمع.

وتمثل وظيفة الذات وإدراكها والاعتماد عليها وظيفة دافعية وتكاملية ويتبلور في إطارها عالم الخبرة المتغير الذي يعيشه الفرد ومن ثم فإنه يحدد بشكل كبير السلوك الإنساني.

والخبرة كل شيء أو موقف يعيشه الفرد ويتعامل معه، وهي متغيرة ومكتسبة وأن الخبرات التي تتفق وتتطابق مع مفهوم الذات ومع المعايير الاجتماعية تضفي قيمة إيجابية على الذات ومن ثم على الفرد.[1]

وتنطوي عملية تقدير الذات على وجهين متميزين:

- **الوجه الأول:** التقدير الموضوعي للذات وإدراكها كما هي في إطار الواقع الفعلي.
- **الوجه الثاني:** صورة الذات، وتفيد عملية اكتساب المعرفة في مساعدة الشخص على إقامة صورة لذاته أفضل.[2]

ويمكن مساعدة الشباب العربي على مواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية من خلال:

1- إكسابهم المعارف الصحيحة للاعتماد على الذات.

2- تنمية الدوافع الداخلية التي تتم على مستوى الشعور لديهم بأهمية الاعتماد على الذات.

3- تعويدهم بشكل مستمر على الأفعال والسلوكيات التي تمكنهم من الاعتماد على الذات.

4- مشاركتهم في الأنشطة الجماعية التي تسهم في اكتساب الخبرات المختلفة.

5- إتاحة الفرصة الحقيقية للشباب العربي للممارسة الفعلية للبرامج الجماعية.

المبحث الثالث

توصيات البحث لمواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدى الشباب العربي

---

(1) حامد عبد السلام زهران: الصحة النفسية والعلاج النفسي، القاهرة، عالم الكتب، ط.2، 1978، ص74.

(2) توماس ج.كارول، ترجمة صلاح مخيمر: الرعاية النفسية والاجتماعية والمهنية، القاهرة، عالم الكتب، 1978،ص102.

وأيضاً من ضمن المقترح تتقدم الطالبة بوضع سياسة مقترحة لمواجهة المشكلات المترتبة على الأزمة الاقتصادية لدى الشباب العربي:

أ- وضع إطار هدف لهذه المشكلة:

- هدف بعيد المدى:

ويتمثل في القضاء على مشكلة الأزمة الاقتصادية.

- أهداف فرعية وتتمثل في :
  - الالتزام بحماية الشباب والفقراء.
  - معرفة ظروفهم وأوضاعهم الخاصة.
  - وضع الآليات لإدماجهم وعدم تهميشهم داخل المجتمع.
  - وضع مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف.
  - تحديد مصادر التمويل ووضع خطة لتنفيذ هذه الأهداف.

ب-وضع الآليات:

- وضع الفقراء والشباب الذين يعانون من مشكلات ناتجة عن الأزمة الاقتصادية كأولوية أساسية ضمن سياسة الدولة.
- تطوير نظام الدعم.
- النظر إلى كافة جوانب مشكلاتهم المختلفة.
- القضاء على البطالة.
- توسيع شبكة الضمان الاجتماعي.

ج- الأدوات:

ندوات – مناقشات – مؤتمرات – وسائل سمعية وبصرية.

د- وضع الخطة:

ويستلزم لوضع الخطة مبادئ:

- هدف الخطة: القضاء على مشكلة الأزمة الاقتصادية في ظل ظروف صعبة.
- إن الخطة تتبنى هدف تنموي قائم على بناء قدرات الفقراء والشباب.
- كما تحتاج هذه المشكلة إلى تكاثف الجهود الأهلية والحكومية.
- وضع شركاء لمساعدتهم في مواجهة الظاهرة (الشؤون الاجتماعية – المتطوعين – القيادات الشعبية والأهلية).

هـ- البرامج:

(مركز تدريب مهني – مؤسسات لرعاية الشباب – مؤسسات لرعاية الفقراء .... إلخ).

و- التوصيات:

- مساعدة الفقراء والشباب على الاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم.
- مساعدتهم على تخطي ظروفهم الصعبة.

- ضرورة التوعية بأهمية الموازنة والموائمة بين الاستهلاك والإنتاج.
- ضرورة ترتيب الاحتياجات ووضعها في أولويات.
- تطوير نظام التعليم بما يحقق الكفاءة والفاعلية.
- العمل على توفير المزيد من فرص العمل المختلفة.
- العمل على تخفيف الضغوط الأسرية.
- العمل على تعديل النظرة المتدنية للفقراء وإدماجهم في المجتمع.
- إنشاء المؤسسات المختصة لرعاية هؤلاء الفقراء والشباب.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1) أحلام محمد الدمرداش: تنمية اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في المشروعات الإنتاجية الصغيرة ، بحث منشور، مجلة الدراسات في الخدمات الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد التاسع، أكتوبر 2000م.
2) أحمد السيد النجار: الفقر الوطن العربي ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2005.
3) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية،2000.
4) أحمد عبد الفتاح ناجي: سياسة الرعاية الاجتماعية، القاهرة، دار السحاب،2008.
5) أحمد مختار: التنمية المستدامة في التربية البيئة للتعليم النظامي وغير النظامي، جهاز شئون البيئة، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة،1999.
6) أسعد عبادي سليمان: الإرشاد الاجتماعي وتنمية القيم الريفية لدي الشباب الريفي، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية،1998.
7) إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، القاهرة، دار الفجر،2003.
8) توماس ج.كارول، ترجمة صلاح مخيمر: الرعاية النفسية والاجتماعية والمهنية، القاهرة، عالم الكتب، 1978.
9) حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، مايو 2000م.
10) حامد عبد السلام زهران: الصحة النفسية والعلاج النفسي، القاهرة، عالم الكتب، ط.2، 1978.
11) حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، 1984.
12) رابح حمدي باشا : أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر،2006م.
13) رجب أسعد ومالك رشدي: الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث،1999.
14) سرية جاد الله عبد السلام: التدخل المهني لطريقة تنظيم مجتمع لتنمية اتجاهات الشباب نحو العمل بالمشروعات الصغيرة، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد السابع، أكتوبر 1999.
15) سيد أحمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، القاهرة، مكتبة الانجلو المعربة،1986.
16) السيد عبد الفتاح عفيفي: رؤية سوسيولوجية للشباب ومشكلات البطالة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم،1990.
17) شريف عبد الحليم ملحيس: ترشيد السلوم بهدف وقف التدهور البيئي.. دراسة مقارنة

بالفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئة، جامعة عين شمس،2008م.

18) طواهر محمد التهامي: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر،2000م.

19) عادل محمود مصطفي: اتجاهات معاصرة في خدمة الجماعة، الفيوم، صلاح الدين،2008.

20) عادل محمود مصطفي: العمل مع الجماعات باستخدام النموذج المعرفي وتنمية القيم الاجتماعية لدي شباب المناطق السياحية، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،2002م.

21) عادل محمود مصطفي: خدمة الجماعة والعولمة في العمل مع الجماعات، الفيوم، مركز التعليم المفتوح ،2009م.

22) عبد الحليم رضا عبد العال: تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، بدون ناشر، 1987.

23) عبد النبي أحمد عبد النبي : الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة الشباب في المشروعات الإنتاجية الصغيرة،رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم،2003.

24) على الدجوي: فهم الفقر، القاهرة، المكتبة الأكاديمية،2000.

25) علي الدين عبد البديع القصبي: مجتمع صعيد مصر دراسات اجتماعية ميدانية، جنوب الوادي، الدار المصرية،2008م.

26) ماهر أبو المعاطي علي: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، القاهرة، نور الإيمان،1999.

27) مجدي سعيد: تجربة بنك الفقراء، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007.

28) محمد سمير مصطفي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري المؤتمر العلمي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم، 9:6 مايو 2009م.

29) محمد سمير مصطفي: مشكلات الفقر في المجتمعات الريفية وأبعادها المختلفة، بحث منشور في المؤتمر الدولي السابع كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 13:11مايو 1994،.

30) محمد شمس الدين أحمد: العمل مع الجامعات في محيط الخدمة الاجتماعية، مؤسسة يوم المستشفيات لتأهيل المعوقين، القاهرة، 1982.

31) نصيف فهمي منقريوس: الأسس والمداخل المهنية في طريقة العمل مع الجماعات، حلوان،1999.

32) نصيف فهمي منقريوس: النماذج والنظريات في ممارسة خدمة الجماعة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2004.

33) نصيف فهمي منقريوس: ديناميات العمل مع الجماعات، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،2004.

34) هبه الليثي وآخرون: الفقر والبيئة، القاهرة، الدار الدولية،1991.

35) هبه قرني محمود: الأزمات الاقتصادية في العراق منذ دخول السلاجقة حتى سقوط بغـداد في أيدي المغول، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، 2009م.
36) هناء عبد التواب ربيع: الخدمـة الاجتماعيـة ومشـكلاتنا المجتمعيـة، الفيـوم، زرقـاء اليمامة،2008م.
37) وفاء يسري إبراهيم: السكان والتنمية البشرية، الفيوم،زرقاء اليمامة،2007.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

38) David j . Cherrington: Organizational Behaviors, the Management of Individual and organizational Performances library of congress, N.Y., 1994.p.232.
39) Richard I., Mstreers: Partner Motivation and work Behavior, 2 Edition, callier Macmillan publishers, landon, 1989,P.350.
40) Garel B., Gormain & Alex Gitterman: Eclogical Per Spective, in : Encylopedia of soclal work, 19th Edition, voL,l Washington , Dc., N.A.S.W, u.s.a., 1995, P.818.
41) Giherman, Alex: Hand book of social work practice with vulnerable populations, N.Y., Volumbia university press,1991, P.214

ثالثا: صفحات الويب :

42) http:// www.aljazeera.net.
43) http:// www.qatar-Conferences.org.
44) http:// isegs.com/ porum/showthead.php?ts3096.
45) http://forums.moheet.com/showthead.php?t=74491
46) http:// Arabic. Cri: cn/econmy.htm
47) http:// www.an-nour.com
48) http://www.al madapaper.net